

استدامة برامج الحماية الاجتماعية في الجزائر

Sustainability of Social Protection Programs in Algeria

يوسف زدام¹¹ جامعة باتنة 1، youssouf.zedam@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 2025/07/20

تاريخ القبول: 2025/09/10

تاريخ النشر: 2025/10/15

ملخص:

تبحث هذه الورقة في تحديات تمويل برامج الحماية الاجتماعية في الجزائر من خلال مناقشة مسألة مصادر تمويل الإنفاق العام على الحماية الاجتماعية وحجمه. حيث أبرزت الطابع الاجتماعي للدولة من خلال امتداد برامج الحماية الاجتماعية (سوق العمل، المساعدة الاجتماعية والتأمينات الاجتماعية) وحجم التمويل. وأكدت الدراسة بأن تمويل الإيرادات العامة تخضع لعامل خارجي ناتج عن تركيز الصادرات على المحروقات بحوالي تسعة أعشار، بالإضافة إلى سلوكيات داخلية مؤسسية واقتصادية كتضخم بواقى التحصيل الضريبي (حوالي 100 مليار دولار سنة 2023) الناتج عن ضعف هيكلية للمؤسسات المعنية، ونسب عالية من التهرب الضريبي (في حدود 29% من المتوقع) والسوق الموازية (أكثر من ربع من الناتج المحلي الإجمالي).

وتوصلت إلى أن استدامة التمويل واستدامة الطابع الاجتماعي للدولة يتطلب إعادة النظر في روافد تمويل الميزانية العامة من جهة، وعصرنة الإدارة بما يسمح بتبادل المعلومات بين المؤسسات العمومية لتوحيد آليات الاستفادة من مختلف برامج الحماية الاجتماعية.

كلمات مفتاحية: الحماية الاجتماعية، الإيرادات العامة، الاستدامة المالية، الميزانية العامة، الجزائر.

Abstract:

The paper explores the challenges of financing social protection programs in Algeria by discussing the issue of sources of funding for public spending on social protection and its size. It highlighted the social character of the state through the extension of social protection programs (labor market, social assistance and social insurance) and the size of funding. The study confirmed that financing public revenues is subject to an external factor resulting from the concentration of exports on Petroleum exports by about nine-tenths, in addition to internal

institutional and economic behaviors such as the inflation of remaining tax collections (about \$100 billion in 2023) resulting from the structural weakness of the institutions concerned, and high rates of tax evasion (Within 29% of the expected) and the parallel market (more than a quarter of the GDP).

It concluded that the sustainability of financing and the social character of the state requires reconsidering the financing sources of the general budget on the one hand, and modernizing the administration in a way that allows the exchange of information between public institutions to unify the mechanisms for benefiting from various social protection programs.

Keywords: social protection; public revenues; financial sustainability; General budget; Algeria.

المؤلف المرسل: يوسف زدام، youssouf.zedam@univ-batna.dz

مقدمة:

تعتبر الكرامة المتأثرة والمقتزنة بحالات العجز وعدم الكفاية وعدم القدرة من بين أهم القيم الإنسانية التي تسعى الدول والمنظمات إلى إقرارها وصونها. وقد أسس المجتمع الدولي من أجل ذلك هيكلًا قانونيًا مستند إلى مصفوفة حقوق الإنسان ومنطقها، جاعلاً من الحماية الاجتماعية حقاً من حقوق الإنسان بعد ما كانت تدابير تعاضدية خيرية.

وبالرغم من المضامين الحقوقية الجوهرية في المواثيق الدولية (بداية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية)، وجهود منظمة العمل الدولية (بداية بإعلان فيلادلفيا)، إلا أن الاتفاقية رقم 102 والتوصية رقم 202، وإعلان "أرضيات الحماية الاجتماعية 2015"، والتقرير العالمي للحماية الاجتماعية 2019/2017، قد أثارت بوضوح هواجس استدامة المخاطر من جهة وآثارها المستقبلية من جهة أخرى. ما جعل مسؤولية الدولة في السياسات الاجتماعية ممتدا لكل المراحل العمرية، وممتدا - كذلك - إلى الأخطار الماثلة وغير الماثلة.

في الجزائر، مكّنت آليات الدعم الاجتماعي المكّنة منذ أول وثيقة تأسيسية للدولة (بيان أول نوفمبر) لمفهوم الدولة الديمقراطية الاجتماعية. أما إجرائيًا فقد تضمنت برامج الحماية الاجتماعية: شبكات الأمان الاجتماعي (غير القائمة على الاشتراكات)، برامج التأمين الاجتماعي (القائمة على

الاشتراكات)، بالإضافة إلى سياسات سوق العمل وخدمات الرعاية الاجتماعية المكملة، مُحَمَّلَةٌ الميزانية العامة أكثر من خمس الإنفاق العام وأعباء تتزايد باتساع نطاق المستفيدين وعددهم.

من هذا المنطلق، تستند هذه الورقة البحثية إلى المسؤولية المالية للدولة للبحث في تحديات الاستدامة المالية لبرامج الحماية الاجتماعية، متسائلة: ما هي سبل تمويل الحماية الاجتماعية في الجزائر، وما هي تحدياتها؟

مبدئياً، يسمح التطرق للمصادر التمويلية لأجهزة برامج الحماية الاجتماعية باستجلاء التهديدات الرئيسية لاسيما الاستدامة المالية؛ إذ يجب أن لا تحجب النتائج المحققة على أهميتها الضغط المتزايد على ميزانية الدولة المعتمدة أساساً على مصدر رئيسي واحد في تمويلها. بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بالتحصيل والتهرب الضريبيين والسوق الموازية التي تشكل أثراً سلبياً مزدوجاً على الميزانية العامة. وكذا آليات توجيه هذه البرامج لمستحقيها (الاستهداف وصلاحية الاستحقاق)، والتضامن العادل للتمويل، وقضايا الاقتصاد السياسي للحماية الاجتماعية، وكلها "تهديدات" وردت في وثائق منظمة العمل الدولية. مناقشة الإشكالية، تُلقي المقالة-بداية-نظرة على الحق في الضمان الاجتماعي والوثائق المؤسسة له، مستوضحة مسؤولية الدولة المالية والتنظيمية في إعمال الحق في الضمان الاجتماعي، مبرزة-بعد ذلك- هذه المسؤولية في السياق الجزائري مستنبطة نسيجها المؤسسي. لتستحضر على سبيل التقييم-مصادر تمويل برامج الحماية الاجتماعية (الإنفاق والمؤسسات) باعتباره من أهم التحديات المؤثرة على مكانة مؤسسات الحماية الاجتماعية ووظائفها الأربعة (الوظيفة الوقائية، وظيفة الحماية، الوظيفة التعزيزية، الوظيفة التحويلية).

استناداً إلى الوثائق التي تقدمها المؤسسات الدولية والمؤسسات الرسمية الجزائرية كبنك الجزائر ومجلس المحاسبة وتصريحات الوزارة الأولى وبعض الوزراء فإن برامج الحماية الاجتماعية بفروعها تستنفذ نسبة معتبرة من الإنفاق العام المعتمد أساساً على العوائد من المحروقات، ما يجعل برامج الحماية الاجتماعية رهينة بسياق خارجي يسنده سياق داخلي غير متجاوب مع التمويل الفعال للميزانية العامة. وبالتالي فأهمية البحث في برامج الحماية الاجتماعية بنفس مستوى أهمية البحث في تمويلها والتعامل مع مهددات استدامته.

أولاً: نظرة عامة على الحماية الاجتماعية والحق في الضمان الاجتماعي

بالرغم من الشهرة التي تتمتع بها الاتفاقية رقم 102 المتضمنة الحد الأدنى لإعانات الضمان الاجتماعي وشروط منحها والفروع التسعة التي يشملها الضمان الاجتماعي، إلا أن التعريفات المعتمدة للضمان الاجتماعي تجعل التوصية رقم 3 بشأن حماية الأمومة الصادرة سنة 1919 والتوصيتين 67 المتعلقة بأمن الدخل وتوصية الرعاية الطبية 69 الصادرتين سنة 1944 لِبَنَاتٍ ممهدة لها (الاتفاقية 102). وتلتها اتفاقيات وتوصيات أخرى أبرزها التوصية 202.

أدت جهود تصميم هيكلية قانونية دولية للحماية الاجتماعية منذ 1919 بـ 31 اتفاقية و 24 توصية¹ إلى ورود الحق في الضمان الاجتماعي في مختلف الاتفاقيات الدولية كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، اتفاقية حماية العمال المهاجرين وأسرهم، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اتفاقية حقوق الطفل، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى التأكيد على تضمينها في أجندة 2030 بالتداخل مع اعتماد اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إعلاناً بعنوان "أرضيات الحماية الاجتماعية: عنصراً أساسياً من عناصر الحق في الضمان الاجتماعي ومن أهداف التنمية المستدامة"².

يقدم التقرير العالمي 2017-19 الحماية الاجتماعية بأنها "مجموعة من السياسات والبرامج المصممة للحد من الفقر والضعف ومنعهما طوال دورة الحياة. [...] تعالج أنظمة الحماية الاجتماعية جميع مجالات السياسة هذه من خلال مزيج من المخططات القائمة على الاشتراكات (التأمين الاجتماعي) والمزايا الممولة من الضرائب غير القائمة على الاشتراكات، بما في ذلك المساعدة الاجتماعية"³ فهي "كافة التدابير التي تقدم إعانات من خلال آليات اكتتابية أو غير اكتتابية (أو مزيج منها)، سواء نقداً أو عيناً، لإعمال حق الإنسان في الضمان الاجتماعي وتأمين الحماية، في جملة أمور، منها: [...] عدم القدرة على الحصول على الرعاية الصحية أو على الحصول عليها بأسعار معقولة؛ عدم كفاية الدعم الأسري، وخاصة للأطفال والبالغين المعالين؛ الفقر العام والتهميش الاجتماعي"⁴.

وتتجلى كلمة "جميع" - كذلك - بالإضافة إلى التأمينات الاجتماعية، في المساعدات الاجتماعية (المعاشات الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات، البدلات والعلاوات العائلية، منح الولادة والوفاء، التأمين ضد العجز، التحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة، بطاقات وقسائم الغذاء، حصص

الإعاشة التكميلية، توزيع أغذية الطوارئ والنقد والغذاء مقابل العمل والتغذية المدرسية، بدل السكن، إعفاءات رسوم المنح الدراسية، الإعانات الصحية) وبرامج سوق العمل (التدريب المهني، تدريب مهارات الحياة، إعانات الأجور، إجراءات التوظيف للمعاقين، منح ودعم نقدي، منح وقروض عينية لدعم ريادة الأعمال، التأمين ضد البطالة).⁵ كما تمتد تغطيتها لجميع مراحل عمر الإنسان والمواطن (الطفولة المبكرة، مرحلة الطفولة، مرحلة الحياة العملية، و مرحلة الشيخوخة).

بهذا المضمون للحماية الاجتماعية، وبالنظر لمحورية مصطلح "المخاطر" خاصة في التوصية رقم 202، فالحماية الاجتماعية لا تكون من الحالات الطارئة التي عادة ما تكون مرتبطة بعالم الشغل وطوارئ الحياة فحسب، بل مرتبطة بكل المخاطر التي قد يواجهها الشخص في كل مراحل حياته، أو يكون لها أثر على مراحل مستقبلية من حياته كحالات الاستبعاد الاجتماعي وعدم القدرة على توفير الظروف المناسبة للتعلم أو التطبيب أو غيرها. وقد أوضح تقرير الحماية الاجتماعية 2010-11 ذلك بأنه: "(1) يمكن استبدالها [الحماية الاجتماعية] بـ "الضمان الاجتماعي" أو (2) باعتبارها "الحماية" التي يوفرها الضمان الاجتماعي في حالة المخاطر والاحتياجات الاجتماعية"⁶. وهو ما تكرر كذلك في تقرير صدر سنة 2021، الذي قدمت فيه منظمة العمل الدولية بأن "مفهوم "الضمان الاجتماعي" ومفهوم "الحماية الاجتماعية" كمترادفين في التقرير"⁷

تميل بعض التعريفات للتصريح بذلك وتعرف الضمان الاجتماعي بشكل عرضي - فيما يتعلق بنتائج السياسات - مثل الحد من الفقر، والإنصاف، وإعادة التوزيع، والتماسك الاجتماعي. ومن هذا المنطلق، يعرف نورتون وكونواي وفوستر (2001) الحماية الاجتماعية بأنها: "الإجراء العام المتخذ استجابة لمستويات الضعف والمخاطر والحرمان". وهذا أيضًا هو الخط الذي اتخذته البنك الدولي في منشوريه اللذين يشرعان منهج إدارة المخاطر الاجتماعية.⁸ وكذا استراتيجيات الحماية الاجتماعية لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التي تصور الحماية الاجتماعية، في المقام الأول، كأداة للتخفيف من حدة الفقر⁹

بهذه المضامين يمكننا التخمين حول سبب تزايد الاهتمام أكثر بالحماية الاجتماعية في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، وهي الفترة التي تزامنت وكساد اقتصادي ذو آثار اجتماعية وخيمة خاصة في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا. فقد كان تطورها استجابة لتزايد الفقر ومحاولة لـ"إدخال الفقراء إلى عالم

السياسة العامة وتغطيتهم من خلال الخدمات العامة¹⁰ وتكريسا لثلاثية العدالة التوزيعية، بناء منظومة الصمود وخلق فرص للاستثمار في العنصر البشري.¹¹

ثانيا: أوجه وحجم الإنفاق على الحماية الاجتماعية في الجزائر

تقدم الدولة الجزائرية ما يقارب خمس ميزانيتها السنوية للتحويلات الاجتماعية (دعم أسعار المواد الأساسية، الكهرباء و الغاز، التعويضات العائلية، ودعم قطاع التربية، دعم المعاشات، دعم الصحة، دعم السكن، دعم المجاهدين، دعم الفئات المعوزة و ذوي الدخل الضعيف وذوي الاحتياجات الخاصة). بالإضافة إلى ما تقدمه في إطار الإنفاق الضريبي لدعم الاستثمار بهدف خلق مناصب الشغل، والدعم الموجه لصناديق التأمين الاجتماعي.

تشير التقارير الدورية لمنظمة العمل الدولية وتقرير التنمية العربية الصادر عن المعهد العربي للتخطيط سنة 2015 المتعلق بـ "الإدارة الاقتصادية والاجتماعية للنمو الشامل التشغيلي" بأن الجزائر تقدم تغطية شاملة للمرض، الولادة بالنسبة للأمهات، كبار السن، إصابة العمل، وهن الصحة، الناجون، بدل الأسرة والبطالة¹²، وهي في عرف التأمينات تغطية شاملة.

وتتولى الدولة الجزائرية من خلال الخزينة العمومية تمويل المنح العائلية، ونفقات التضامن الوطني من خلال منح فارق تكميلي للمتقاعدين الذين يقل مبلغ معاشاتهم الناتج عن الاشتراكات عن الحد الأدنى القانوني أي 75% من الأجر الوطني الأدنى المضمون و 2.5 مرة الأجر الوطني الأدنى المضمون بالنسبة للمجاهدين والتعويضات التكميلية المقررة لفائدة منح التقاعد الصغيرة ومنح العجز وكذا معاشات التقاعد والتممين الاستثنائي¹³. كما تتولى من خلال الخزينة العمومية -كذلك- تمويل مختلف البرامج المؤثرة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على المستوى المعيشي لمختلف فئات المجتمع.

يمثل الجدول التالي أوجه الإنفاق وقد أدرجت ضمن سياسات الحماية الاجتماعية بالنظر للأثر الذي تخلفه على المستوى العام للأسعار (في حالات دعم الطاقة مثلا)، والأثر المالي المباشر (في حالة دعم السلع الغذائية)، وأثرها على المساعدة في سوق الشغل (في حالة دعم الإنتاج الزراعي والصناعي)، بالإضافة للوجه الصريح للتضامن الوطني (في حالات الخدمات الاجتماعية). وهي في مجموعها تتعامل مع أهداف الحد من الفقر، والإنصاف، وإعادة التوزيع، والتماسك الاجتماعي، وتتوافق والوظائف المفترضة للحماية الاجتماعية (وقائية، حمائية، تعزيزية تحويلية) المشار إليها سابقا.

الجدول 1: أشكال الدعم الحكومي في الجزائر

دعم منتجات الطاقة	
الديزل (المازوت)	دعم غير نقدي (ضمني) من خلال خفض أسعار الجازولين
البنزين	دعم غير نقدي (ضمني) من خلال خفض أسعار البنزين
الكهرباء	- دعم موجه لمستهلكي غاز الطبخ والكهرباء في 13 ولاية في شكل أسعار تفضيلية حيث تستفيد الأسر والذين يعملون في الزراعة في 10 من ولايات الجنوب من خصم 50 في المائة على استهلاك الطاقة بحد أقصى قدره 10,500 كيلوواط/ سنة. - كما تستفيد الأنشطة الاقتصادية الأخرى من خصم 10 في المائة على استهلاك الطاقة بحد أقصى 200,000 كيلوواط/ سنة. - إضافة إلى الدعم الضمني الموجه لاستهلاك الكهرباء و الذي يتمثل أساسا في التحويلات الموجهة من الدولة إلى المحولين والموزعين للكهرباء، من خلال مختلف عمليات الدعم المالي
غاز الطبخ	- معظمه دعم غير نقدي من خلال خفض الأسعار
دعم السلع الغذائية	
القمح ومشتقاته	- دعم نقدي من خلال الموازنة العامة للدولة للقمح اللين، والصلب، والشعير من جهة لصالح المستهلكين لضمان سعر معين للخبز، ومن جهة أخرى لفائدة المزارعين لضمان شراء الإنتاج من المزارعين المحليين بأسعار مجزية مقارنة بأسعار الاستيراد
السكر	- يتم دعم واردات السكر الأبيض والبنّي من خلال إلغاء الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة وتحديد أسعارهما السوقية
الحليب	- تتعلق الإعانة التي تمنحها الدولة بالحليب المعبأ في الأكياس. حيث يتم منح إعانة للديوان الوطني للحليب لاستيراد مسحوق الحليب وبيعه للمحولين بسعر مقنن ليتم تحويله إلى أكياس من الحليب المدعوم.
زيت الطعّام	- يتم دعم واردات الزيت الخام الموجه للاستهلاك البشري من خلال إلغاء الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة وتحديد أسعارهما السوقية
دعم الخدمات الاجتماعية	
الإسكان	- يتمثل الدعم في مساعدات حكومية تمنح مباشرة للمستفيدين من البنك الوطني للسكن

مياه الشرب	- دعم نقدي من خلال ميزانية الدولة لوحدات تحلية مياه البحر كتعويضات مالية لفرق تعريفية المياه (الفرق بين تعريفية توزيع المياه وتكلفتها).
النقل	- دعم نقدي من خلال ميزانية الدولة
التربية والتعليم العالي	- دعم نقدي من خلال ميزانية الدولة يتمثل في مساعدة مالية تُمنح للطلاب المحتاجين على مستوى التعليم الابتدائي والثانوي، (5000دينار) لكل تلميذ - الدعم الموجه للخدمات الجامعية (المطاعم، الإيواء والنقل). - منح لتلاميذ مؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي. - المطاعم المدرسية. - منح التكوين في الخارج. - مجانية الكتب المدرسية لصالح التلاميذ المعوزين. - تشجيع الدولة للإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية. يشمل دعم التعليم وبشكل رئيسي التحويلات المباشرة من ميزانية الدولة بشأن المنح الدراسية، الإطعام، نقل الطلاب والمطاعم المدرسية
الصحة بخلاف الرعاية الصحية الأولية	دعم نقدي من خلال الموازنة العامة
الأدوية البشرية	- دعم من خلال خفض الضرائب
أخرى (معاش المتقاعدين، دعم المجاهدين، دعم الفقراء والمعوقين وذوي الدخل المنخفض	دعم نقدي من خلال الموازنة العامة
دعم الانتاج الزراعي والحيواني	
الصادرات الزراعية	دعم نقدي من خلال الموازنة العامة
مدخلات الإنتاج الزراعي	دعم نقدي من خلال الموازنة العامة
الأسمدة والمخصبات	دعم من خلال خفض الضرائب
مياه الري	دعم نقدي من خلال الموازنة العامة
أعلاف الحيوانات	دعم من خلال خفض الضرائب
دعم الإنتاج الصناعي	

مدخلات إنتاج الصناعة	دعم من خلال خفض الضرائب
دعم مؤسسات القطاع العام الإنتاجية والخدمية	
مؤسسات حكومية خدمية (على سبيل المثال الخطوط الجوية، الخطوط البحرية وغيرها)	دعم نقدي من خلال ميزانية الدولة موجه للخطوط الجزائرية
مؤسسات حكومية إنتاجية أخرى	دعم نقدي من خلال ميزانية الدولة موجه للشركة الوطنية للسكك الحديدية

المصدر: طارق إسماعيل، سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية، دراسات اقتصادية (أبو ضبي: صندوق النقد العربي، 2018)، ص ص 30-40. (تمت إحداث تغييرات في الخانة الخاصة بالخليج (للتوضيح) والخانة الخاصة بالتربية والتعليم (لتحديث المعلومات).

بالإضافة إلى التأمينات الاجتماعية والمساعدة الاجتماعية، تعبر سياسات سوق الشغل وجها آخر من أوجه الإنفاق العمومي المرتبطة بسياسة الحماية الاجتماعية. وتتوزع الآليات المؤسسية بين وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، ووزارة التشغيل والعمل والضمان الاجتماعي، من خلال الوكالة الوطنية للتشغيل. تتمثل مساهمة الخزينة العمومية من خلال هذه الأخيرة في منحة البطالة بنسبة 100 %. أما بالنسبة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التابع هيكلية لوزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة فتساهم الخزينة العمومية من خلال تغطية الفارق في معدلات الفائدة من القروض البنكية لتجعلها قروضا معفاة من الفائدة، بالإضافة إلى إنفاق ضريبي واسع (إعفاءات ضريبية على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، إعفاء من الرسم العقاري، إعفاء رسم نقل الملكية، إعفاء من حقوق التسجيل .. وغيرها). وتتولى وزارة التضامن الوطني من خلال برامج مختلفة (جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي، جهاز الإدماج، الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات، جهاز أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة، جهاز المساعدة على الإدماج المهني، التشغيل المأجور بمبادرة محلية) ممولة من الخزينة العمومية.

ويمثل الجدول 2 بعض أوجه الإنفاق المرتبطة بالسياسة الاجتماعية، وهي بالرغم من الاختلافات يمكن اعتبار الاختلاف بينها طفيفا جدا درجة الإهمال، خاصة من حيث نسبتها من الميزانية العامة للدولة.

الجدول 2: بعض أوجه الإنفاق المرتبطة بالسياسة الاجتماعية خلال الفترة 2017-2022

2022	2021	2020	2019	2018	2017	بعض أوجه الإنفاق المرتبطة بالسياسة الاجتماعية
-	-	23,6	21,2	20,39	23,7	نسبة التحويلات الاجتماعية في ميزانية الدولة %
1 942	1 927,49	1 797,6	1 815	1 760	1 630,8	مجموع التحويلات الاجتماعية (مليار دينار)
131,6	130,43	124,5		113,05	130,43	دعم الترتية (مليار دينار)
315,5	197,23	446,5	447,8	414,37	-	دعم للعائلات (مليار دينار)
62	63,83	63,7	65,09	-	64,3	نسبة دعم للعائلات والسكن والصحة %
361,1	340,64	338,3	336,8	331,7	330,2	دعم الصحة (مليار دينار)
247	420,94	360,2	396,9	396,1	305	دعم السكن (مليار دينار)

المصدر: من إعداد المؤلف بالاعتماد على:

المديرية العامة للميزانية (وزارة المالية)، "ميزانية المواطن لسنوات من 2017 إلى 2022. أنظر:

<https://bit.ly/48qR5hz>

عموما، توضح الاحصائيات استقرارا نسبيا لحجم الإنفاق العمومي على سياسات الحماية الاجتماعية في عمومها، وهي في حدود ثُمُس الميزانية العمومية في كل السنوات الواردة في الجدول أعلاه وفي كل السنوات التي تم الاطلاع عليها في إطار إجراء هذه الدراسة¹⁴. ما يعني أن هذا الخمس كقيمة مالية قد تتضاءل، أو قد تستقر في حالات قد يتوسع فيها نطاق المستفيدين، ما يعني تراجعاً محتملاً في مستوى أو مضمون سياسات الحماية الاجتماعية. انطلاقاً من هذا الهاجس التمويلي، يدرس المحور الثالث مصادر تمويل سياسات الحماية الاجتماعية وحدود استدامتها المالية.

ثالثاً: تمويل سياسة الحماية الاجتماعية وتحديات الاستدامة المالية

تمول برامج سياسة الحماية الاجتماعية إما بالمساهمة كما في حالة التأمينات الاجتماعية في عمومها، أو عن طريق الميزانية العامة في إطار عام هو الإنفاق العمومي. وتختلف هيكلية الإيرادات العامة باختلاف الهيكلية الاقتصادية للدول. في الجزائر، تمثل الإيرادات من المحروقات مصدراً مهماً لتمويل الميزانية العامة ما يجعل تمويل الحماية الاجتماعية مهدد بعوامل خارجية. بالإضافة إلى الإيرادات الضريبية التي تعاني من تضخم بواقى التحصيل، والتهرب الضريبي المرتبط بتضخم نسب الاقتصاد الموازي.

1. تأثير هيكلية الصادرات على مصادر تمويل الميزانية العامة

تميز الاقتصاد الجزائري على مدى العقود الماضية بأنه اقتصاد ريعي يعتمد على العائدات من المحروقات كأهم مصدر لتمويل الميزانية العامة والإنفاق العام. وبالرغم من المساهمة السلبية لقطاع المحروقات في القيمة المضافة لإجمالي الناتج الداخلي منذ 2010 (ماعدًا سنة 2016)¹⁵ الناتج عن واقع دولي وإستراتيجية اقتصادية تقوم على تنوع الصادرات والتي مكنت "من رفع التصدير من 7.1 مليار دولار سنة 2019 إلى 5 مليار دولار في 2021، ثم 7 مليار دولار في 2022، بارتفاع سنوي قدره 30%¹⁶، إلا أن الصادرات من المحروقات بقيت تستحوذ على النسبة الأعلى والأعظم من هيكلية الصادرات الجزائرية. تراوحت نسبة الصادرات الطاقوية من هيكلية الصادرات بين 98.02% و 94% في السنوات 2005-2016¹⁷، لكن أشارت آخر نشرة إحصائية استطعنا الحصول عليها أن النسبة تراوحت بين 87.52 % و 92.83% في الفترة بين 2020 و 2023. ما يعني في المقابل ارتفاعا في نسبة الصادرات غير النفطية لتتراوح بين 7.17 % و 13.07 % في نفس الفترة¹⁸.

الجدول 3: هيكل الصادرات في الجزائر (النسبة المئوية)

الصادرات	الطاقية**	المحروقات الصادرات التي تحتوي	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات القلاعية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2020	91,29	8,71	1,99	0,32	5,87	0,00	0,35	0,17
2021	88,34	11,66	1,49	0,47	9,04	0,00	0,49	0,16
2022	87,52	12,48	1,20	0,51	9,56	0,00	1,07	0,14
الثلاثي الأول والثاني 2023	91,27	8,73	0,57	0,51	7,44	0,00	0,09	0,12

المصدر: من إعداد المؤلف بالاعتماد على: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية - الثلاثي الثاني 2023، ص 27

بالرغم من هذه المؤشرات الايجابية المسنودة بإرادة سياسية واضحة (القرارات المتضمنة إنفاقا ضريبيا لتشجيع الإنتاج والتصدير)، إلا أن الصادرات غير النفطية لا زالت في مستويات متدنية جدا مقارنة

بالصادرات من المحروقات. ما يجعلها مصدرا حاسما في الميزانية العامة، في نفس الوقت الذي يجعل الإنفاق على أوجه سياسة الحماية الاجتماعية¹⁹ (خاصة المساعدات الاجتماعية وبرامج دعم التشغيل) رهينة بتقلبات أسعار البترول في السوق العالمية.

توضيحا لذلك، يمثل الجدول 4 والشكل 1 مكانة إيرادات المحروقات والإيرادات خارج المحروقات في تمويل الإنفاق العام.

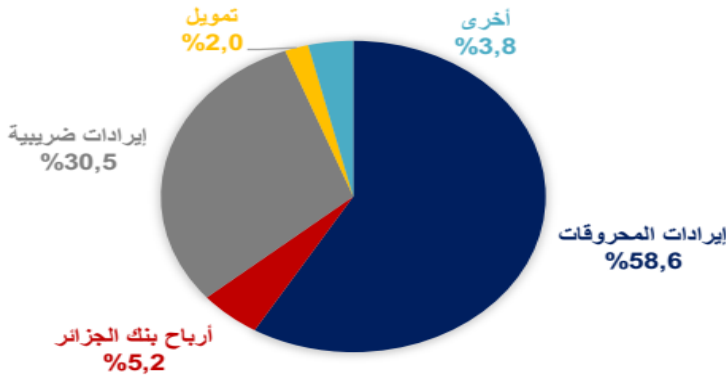
الوحدة: مليار دينار جزائري

الجدول رقم 4: تمويل نفقات الميزانية العامة

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إيرادات المحروقات	2 796.8	4 088.6	2 412.7	2 905.0	3 979.7	4 184.3	3 678.1	3 388.4
الإيرادات خارج المحروقات	883.1	1 101.6	1 262.4	1 470.2	1 723.7	2 155.0	2 262.8	2 349.9
السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
إيرادات المحروقات	2 373.5	1 781.1	2 177.0	2 887.1	2 668.5	1 921.6	2 609.2	5 657.7
الإيرادات خارج المحروقات	2 729.6	3 329.0	3 870.9	3 864.2	3 918.0	3 719.4	3 981.9	3 809.6

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر (السنوات الواردة في الجدول ما عدا تقرير سنة 2014).

الشكل 1: تمويل الإنفاق العام كنسب مئوية للميزانية العامة للجزائر 2022



المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 102.

لا يفوتنا في هذا الصدد الإشارة إلى صندوق ضبط الإيرادات المتضمن الإيرادات المحسوبة من الفارق بين سعر النفط المرجعي للبرميل عند إعداد الموازنة، وسعر السوق حيث يباع الخام فعلياً. إذ اعتمدت عليه الجزائر لضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قوانين المالية السنوية. لكن بالرغم من أهميته إلا أنه في النهاية يرتبط بأسعار البترول في السوق العالمية.

2. ضعف التحصيل الضريبي (تضخم بواقى التحصيل)

في الجانب الآخر من الإيرادات العامة للميزانية يعاني التحصيل الضريبي في الجزائر ضعفا هيكليا وبلغت بواقي التحصيل في آخر تقرير أصدره مجلس المحاسبة (هيئة استشارية تابعة لرئاسة الجمهورية) حتى كتابة هذه الأسطر - 13628.946 مليار دينار جزائري أي حوالي 100 مليار دولار، (أنظر الجدول 5).

الوحدة: مليار دينار جزائري

التعيين	الحقوق المعانة		الإلغاءات		التحصلات		بواقى التحصيل في نهاية السنة		
	في بداية السنة	للفترة	المجموع	بالقيمة	بـ %	بالقيمة	بـ %	المبلغ	البنية %
الغرامات القضائية	8 339,489	7,780	8 347,269	344,629	4,13	0,802	0,01	8 001,838	58,71
الضرائب والرسوم	5 077,715	3 918,929	8 996,644	131,001	1,46	3 254,13	36,7	5 611,510	41,17
الرسوم شبه جبائية	13,546	5,794	19,340	0,362	1,87	3,380	17,81	15,598	0,11
مجموع بواقى التحصيل	13 430,750	3 932,503	17 363,253	475,992	2,74	3 258,32	19,29	13 628,946	100

المصدر: مجلس المحاسبة، التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2020 (الجزائر: منشورات مجلس المحاسبة، 2020)، ص 36.

إذا ما أخذنا الإيرادات خارج المحروقات كمعطى تحليلي وبالعودة إلى الجدول 4، يتضح أن حجم الإيرادات خارج المحروقات عرف ارتفاعا ملحوظا بالتزامن مع تراجع أسعار المحروقات في السوق العالمية بداية من سنة 2014 إلى غاية سنة 2022 بالتزامن مع الحرب الروسية الأوكرانية. حيث عرفت السنوات 2014-2021 غلبة للإيرادات خارج المحروقات على إيرادات المحروقات، وهي الفترة الزمنية التي لجأت فيها الدولة الجزائرية إلى الصرامة الضريبية واستحداث بعض الإصلاحات الضريبية مكنتها من زيادة تحصيل بنسبة حوالي 10% بين سنتي 2017 و 2018 مثلا. كما أن الفارق في الإيرادات خارج المحروقات عرفت فارقا يفوق 40 % بين سنتي 2014 و 2021. ليس علينا أن نغفل في هذه النسب والأرقام المؤشرات الاقتصادية المختلفة (التضخم، استحداث ضرائب جديدة، نسبة النمو ... وغيرها)، في نفس الوقت الذي

لا يجب أن نستبعد أثر الأزمة المالية التي عاشتها الجزائر في تلك الفترة والناجمة عن تراجع أسعار النفط. حيث دفعتها إلى العودة إلى أهم الإيرادات وأمنها.

وقد عدّد مجلس المحاسبة الأسباب التالية لتضخم بواقي التحصيل²⁰:

- غياب تبادل المعلومات مع البنوك والمؤسسات المالية؛
- نقص المتابعات ضد الخاضعين للضريبة المسجلين في البطاقة الوطنية للغشاشين بسبب التحايل والغش من خلال استخدام أسماء مستعارة أو أسماء لأشخاص متوفين عن طريق التزوير، وذلك دون ترك آملاك قابلة للحجز؛
- صعوبة تطبيق عقوبة الإكراه البدني المنصوص عليها في الفقرة الثامنة من المادة 303 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة؛
- نقص في تطبيق إجراء تنفيذ المتابعات عن طريق البيع بالترخيص الذي منح لقاطض الضرائب بالشروع في عملية البيع من طرف الوالي أو أي سلطة أخرى تقوم مقامه، وهذا بعد أخذ رأي المدير المكلف بالمؤسسات الكبرى أو مدير الضرائب بالولاية طبقاً لأحكام المادة 146 من قانون الإجراءات الجبائية.

نضيف إليها أسباباً سياسية مرتبطة بالدرجة الأولى بالمشروعية السياسية؛ إذ تميل الحكومات إلى تجنب الصرامة الضريبية وتوسيع الوعاء الضريبي في حالة ارتفاع أسعار النفط خدمة لطموحها السياسي. وفي الجانب الآخر مؤسسات سياسية تعاني من ثقة سياسية متدنية ومؤشرات سلبية لمدرجات الفساد في التقارير الدولية.

أما عن الأسباب الإدارية فلعل أبرزها محدودية الوسائل المادية والتكنولوجية، وضعف الكادر البشري كميًا ونوعيًا. وبالرغم من جهود رقمنة قطاع المالية في عمومها، إلا أنها لا تلي مطامح رقمنة التحصيل الضريبي.

3. التهرب الضريبي والاقتصاد الموازي

بالإضافة إلى ضعف التحصيل الضريبي، يتهدد تمويل الإنفاق العام ظاهرة التهرب الضريبي²¹، إذ بلغ سنة 2019 1688.16 مليار دينار جزائري، ما يعادل 29% من إجمالي الإيرادات العامة (أنظر الجدول 6).

الجدول 6: حجم التهرب الضريبي في الجزائر في الفترة بين 2004 و2019

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
حجم التهرب الضريبي (مليار دينار)	546.77	706.1	737.22	659.59	524.75	91,750	649.4	629.11
نسبة التهرب إلى إجمالي الإيرادات العامة	26	24	21	19	20	24	23	21
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
حجم التهرب الضريبي (مليار دينار)	856.12	938.16	923.88	1202.64	1219.02	1383.54	1355.6	1688.16
نسبة التهرب إلى إجمالي الإيرادات العامة	25	26	25	29	29	29	27	29

المصدر: رشيد شباح و رضا دحماني، "قياس-حجم-التهرب-الضريبي-في-الجزائر-خلال-الفترة 1970-2019- باستخدام-المنهج-النقدي-للتأري"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 02 (2022)، ص 60.

وفي ذات السياق يتهدد الإنفاق العام ظاهرة الاقتصاد الموازي-والذي يعبر عن وجه من أوجه التهرب الضريبي، إذ قدّره رئيس الجمهورية سنة 2021 "بنحو 10 تريليونات دينار، ما يعادل 75 مليار دولار"²²، وقدّره تقرير لمجموعة البنك الدولي صدر سنة 2022 في حدود 33% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الزمنية بين 1990 و2018²³ (كمتوسط). وفي تقرير لصندوق النقد الدولي صدر سنة 2010 بلغ حجم الاقتصاد الموازي ما متوسطه 33.0 % في الفترة الزمنية بين 1999-2006²⁴. وفي ورقة أخرى صادرة عن نفس الصندوق سنة 2018 قُدر بما نسبته 30.9%²⁵. يتضمن الجدول أدناه تقديرات حجم الاقتصاد الموازي إلى آخر سنة استطعنا التوصل إلى بيانات بشأنها.

الجدول رقم 7: حجم الاقتصاد غير الموازي في الجزائر في الفترة الزمنية بين 1991-2019

(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

السنة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
حجم الاقتصاد الموازي	34.96	36.14	38.16	38.88	37.64	37.68	37.18	38.28	36.11	34.2
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
حجم الاقتصاد الموازي	33.58	31.9	29.62	27.76	24.93	24.44	24.21	24.07	25.9	25.89
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	*2018	*2019	
حجم الاقتصاد الموازي	27.37	26.94	25.98	25.74	23.98	24.16	25.41	26.56	26.18	

المصدر:

- Benabbou Hassiba & al, "The Informal Economy in Algeria", Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEJE, Vol5, N 2(2021), p06.

* الخانتين المضممتين سنتي 2018 و 2019 استكملتا من:

- Nesrine Mayache, "Predicting the Size of Shadow Economy in Algeria(2016-2019)", Journal of Economic & Financial Research, Vol 8, Issue 2(2021), p 843.

إن ما يميز الاقتصاد غير الرسمي في علاقته بسياسة الحماية الاجتماعية هو أثره السلبي المزدوج؛ فهو من جهة يؤثر على حجم الوعاء الضريبي، ومن جهة أخرى يوسع نطاق المستحقين للمساعدة الاجتماعية. إن القيم الواردة في الجدول أعلاه تمثل نشاطا اقتصاديا غير خاضع للضريبة ما يؤثر مباشرة على تمويل الإنفاق العام. كما أن العاملين في هذا القطاع لا يعتبرون في عُرف القانون عمالا، وبالتالي فهُم ومن يَعُولُون مستحقين لخدمات الحماية الاجتماعية بمختلف تجلياتها، وتقدر نسبتهم حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي "42 % من الكتلة الناشطة في القطاع الموازي بالخصوص الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و19 سنة وفئة الأكثر من 60 سنة. كما تعمل ثلثا المؤسسات من دون سجل تجاري أو تصريح"²⁶.

تعاملا مع هذا المشكلة صدر مرسوم تنفيذي رقم 22-121 مؤرخ في 14 شعبان عام 1443 الموافق 17 مارس سنة 2022، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 15-289 المؤرخ في 2 صفر عام 1437 الموافق 14 نوفمبر سنة 2015 والمتعلق بالضمان الاجتماعي للأشخاص لغير الأجراء الذين يمارسون

نشاطا لحسابهم الخاص، لكن تبقى حدود التصريح محدودة جدا لا تتجاوز الخمسة بالمئة من الفلاحين، الباعة المتجولون، البناؤون، وبقيت منحصرة في التجار والحرفيين.

4. الرقمنة وتحدي فعالية الدعم الاجتماعي والإنفاق الضريبي

يخص هذا الجزء المساعدة (الدعم) الاجتماعية بالدرجة الأولى، والذي يعرف نقاشا مناسباتيا مزمنًا في فترات التحضير لقوانين المالية أو في فترات تراجع أسعار البترول في السوق العالمية²⁷. وبالرغم من شبه الإجماع حول ضرورته إلا أن معاده وحسمه لم يُتفق بشأنه بعد.

أشدت النقاش أكثر منذ 2022، وقد استقرت السلطة العمومية على استحداث لجنة وطنية لإصلاح الدعم الاجتماعي لكنها لم تُفعّل توصياتها. كما أعلن الوزير الأول السابق السيد أيمن عبد الرحمن في أكتوبر 2023 أن الجانب التقني لـ "السجل الاجتماعي الموحد" القائم على تحويلات نقدية مباشرة للأسر المحتاجة "شارف على الانتهاء"²⁸.

يحيلنا مشروع الحكومة إلى عملية رقمنة قطاع المالية في عمومها، والذي سيسمح برقمنة التحصيل، ورقمنة التوزيع الموحد، وبالتالي تقليص التكلفة الهائلة (أكثر من خمس الإنفاق العام في كل الأحوال) وتجويد الدعم الاجتماعي.

نظرا لعدم وجود أرقام رسمية عن الدعم الموجه للفئات غير المستحقة، فإن الحكومات في تقاريرها حول الدعم المعم تستخدم التكلفة الإجمالية للدعم الاجتماعي. لكن بعض الدراسات تشير إلى أن الفئات غير المحتاجة تستهلك ستة أضعاف ما تستهلكه الفئة المستحقة للدعم الاجتماعي، وأن توجيه الدعم سيخفض التكلفة بما نسبته 50%²⁹.

وقد يُدرج ضمن هذا التحدي فعالية الإنفاق الضريبي، خاصة فيما تعلق بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة، إذ كثيرا ما يتم طرح مشكلة منظومة الاتصال وتبادل المعلومات بين مختلف الفاعلين خاصة السلطة النقدية منها (بنك الجزائر والبنوك التجارية) ومنظومة الضرائب. بالإضافة إلى تتبع مسار نشاط المؤسسات. ففي آخر رقم قدمه رئيس الجمهورية (25 ديسمبر 2023) تحدث عن 25 ألف مؤسسة استفادت من إعفاءات ضريبية ضخمة لكنها في الأصل وهمية.

خاتمة

في سير للآراء أجراه البارومتر العربي سنتي 2018 و 2019 أبدى 84% من المستجوبين الجزائريين استياءهم أو استياءهم الشديد من سياسات إعادة التوزيع وخلق فرص العمل³⁰، في المقابل احتلت الجزائر المرتبة 91 في ترتيب مؤشر التنمية البشرية الصادر 22/2021 ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، بنسبة فقر 5.5% سنة 2019³¹. وهما في الحقيقة قيمتان تحتلان تناقضا ضمنيا.

لا تنفي النسبة الكبيرة من الامتعاض على سياسات إعادة التوزيع حقيقة أن حجم الإنفاق على الحماية الاجتماعية كبير كنسبة مئوية من الإنفاق العمومي، وسيبقى يرتفع كقيمة مالية بالنظر للتطورات التي تتطلبها الصيرورة المجتمعي، كما لا تنفي (نسبة الامتعاض) الجهود الرسمية في سوق الشغل وقطاع التأمينات الاجتماعية. لكن التدقيق في مصادر تمويلها يوضح كونها منحصرة بشكل كبير على موارد نابضة بمستوى تركز كبير جدا (الصادرات من المحروقات) خاضعة لتقلبات السوق العالمية، وأن البيئة الاقتصادية الداخلية -باعتبارها مصدرا آخر في تمويل الإنفاق العام- تعترضها تشوهات سلوكية وهيكلية تزيد من العبء على الميزانية العامة.

وبالرغم من الوعي الرسمي بإعادة النظر في مكانة الصادرات من المحروقات في هيكلية تمويل الإنفاق العام، ووعيه بضرورة إعادة النظر في آليات ونطاق ومستوى الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية، إلا أن الواقع لا زال يؤكد على الدعم المعمم من جهة، وعلى الاستخدام السياسي للحماية الاجتماعية من جهة ثانية.

استنادا لما ورد سابقا، ولأهداف استدامة تمويل الحماية الاجتماعية، توصي الدراسة بما يلي:

- الاعتماد أكثر على رقمنة الإدارة في عمومها (المالية وغير المالية).
- الربط المعلوماتي الفعال بين المؤسسات المؤثرة في برامج الحماية الاجتماعية.
- الصرامة الضريبية واللجوء أكثر إلى الضرائب التصاعدية.
- تفعيل "السجل الاجتماعي الموحد".
- الربط الفعال بين مؤسسات السلطة النقدية والمالية لإنعاش المؤسسات الناشئة وسوق العمل.
- الاعتماد على المجالس المحلية للتعامل بفعالية مع الاقتصاد الموازي من حيث استفادة العمال فيه من الدعم الاجتماعي.

- الأخذ بعين الاعتبار -بجدية- حقوق الأجيال المقبلة من المقدرات الوطنية.

التهميش

¹ منظمة العمل الدولية ، بناء مستقبل الحماية الاجتماعية من أجل عالم عمل متمحور حول الإنسان (جنيف: مكتب العمل الدولي، 2021)، ص 13.

² المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الأمم المتحدة)، "أرضيات الحماية الاجتماعية: عنصراً أساسياً من عناصر الحق في الضمان الاجتماعي ومن أهداف التنمية المستدامة"، 2015/04/15، شوهدي في 2023/10/13، أنظر: <https://bit.ly/486kspD>

³ International Labour Organization, World Social Protection Report 2017–19 (Geneva: International Labour Office , 2017), p1.

⁴ منظمة العمل الدولية، بناء مستقبل الحماية الاجتماعية من أجل عالم عمل متمحور حول الإنسان، ص 12.

⁵ فيصل المناور، منى العلبان، دور برامج الحماية الاجتماعية في إدارة الأزمات بالتركيز على جائحة كوفيد-19، سلسلة دراسات تنمية، العدد 76(الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2022)، ص 299.

⁶ International Labour Organization, World Social Protection Report 2010– 11(Geneva: International Labour Office , 2010), p13.

⁷ منظمة العمل الدولية، بناء مستقبل الحماية الاجتماعية من أجل عالم عمل متمحور حول الإنسان، ص 12.

⁸ Wouter van Ginneken, Extending social security: Policies for developing countries , ESS Paper, No. 13(Geneva: International Labour Office , 2003), p7.

⁹ Markus Loewe & Esther Schüring, "Introduction to the Handbook on Social Protection Systems", In : Esther Schüring & Markus Loewe (ed), Handbook On Social Protection Systems (Cheltenham, UK: Edward Elgar Publishing Limited, 2021), p7.

¹⁰ Eva Kloeve, "Social Safety Nets and Human Rights Reinforce Each Other", In: Kathleen Beegle & al, Realizing The Full Potential Of Social Safety Nets In Africa (Washington DC: Washington DC: Reconstruction and Development /The World Bank, 2018), p 152.

¹¹ World Bank Group, p 08-10.

¹² المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية الإدارة الاقتصادية والاجتماعية للنمو الشامل التشغيلي (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2015)، ص 344.

¹³ وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، "السياسة الوطنية للضمان الاجتماعي"، شوهدي في

2023/12/21، أنظر: <https://bit.ly/3GR1KZM>

¹⁴ قدم الباحثان سليم العمرابي وحسينة جواني دراسة امتدت زمنيا من سنة 2000 إلى 2020 بحثا من خلالها حجم التحويلات الاجتماعية إلى الإنفاق العام، توصلوا إلى أن التحويلات الاجتماعية بلغت نسبة 36 % من الإنفاق العام سنة 2020 و 2011 وكانت دون ذلك (أكبر من 22 % في كل الأحوال) في السنوات الأخرى. لكن ربما لا يقدم مفهوم التحويلات الاجتماعية المفهوم العام لسياسة الحماية الاجتماعية كما هو موضح في المحور الأول. لمعلومات أكثر أنظر:

حسينة جواني وسليم العمرابي، "أثر التحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ما بين 2000-2020"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 8، العدد 1 (2023).

¹⁵ تشير الإحصائيات الواردة في تقارير بنك الجزائر حول الوضعية الاقتصادية إلى انخفاض قيمته 12,7 % في إجمالي الناتج الداخلي الخام سنة 2020، و 19,5 % سنة 2019. لمعلومات أكثر أنظر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2020 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر (الجزائر: منشورات بنك الجزائر، ديسمبر 2021)، ص 34-35.

¹⁶ "الرئيس تبون: توقع نمو ب 5 % خلال السنة الجارية"، وكالة الأنباء الجزائرية، 2023/01/19، شوهدي في

2023/12/24، أنظر: <https://bit.ly/41wGwaN>

¹⁷ فاطمة بن يوب، "تنمية الصادرات غير النفطية كبديل للتنويع الاقتصادي في الجزائر"، شوهدي في

2023.12.24، أنظر: <https://bit.ly/3vdgU6G>، ص 13.

¹⁸ بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية -الثلاثي الثاني 2023، رقم 63 (الجزائر: منشورات بنك الجزائر، 2023)، ص 27.

¹⁹ يمكن -في هذا الصدد- إضافة قرار السيد رئيس الجمهورية بمناسبة الذكرى المزدوجة لتأميم المحروقات وتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فيفري 2006 ليتبنى نظام تقاعد قائم على المبدأ التوزيعي والتضامني في الجزائر وتدعيم تمويله ب 2% من الجباية الناتجة عن المحروقات

²⁰ مجلس المحاسبة، التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2019 (الجزائر: منشورات مجلس المحاسبة، 2019)، ص 41.

²¹ يجدر بنا في هذا المقام توضيح أن بواقي التحصيل الواردة في الجزء الثاني من المحور الثالث لا تمثل التهرب الضريبي؛ فبواقي التحصيل تخص النشاطات المصرح بها (بالإضافة إلى الرسوم والغرامات القضائية والرسوم شبه الجبائية)، بينما ينتج التهرب الضريبي عن سلوكيات من بينها الاقتصاد غير الرسمي. ولنا أن نتخيل مدى تأثير الإيرادات العامة بما متوسطه ثلث حجم الناتج المحلي الإجمالي.

²² "تبون 75 مليار دولار حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر"، 29.09.2021، شوهد في 2023/12/25،

أنظر: <https://bit.ly/3RDb6ej>

²³ Franziska Ohnsorge and Shu Yu(ed), **The Long Shadow of Informality of Informality Edited by Challenges and Policies**(Washington, DC : International Bank for Reconstruction and Development, 2022), p226.

²⁴ Friedrich Schneider & al, "Shadow Economies All over the World", Policy Research Working Paper 5356 , July 2010, seen in :25/12/2023, at: <https://bit.ly/48BfuRT>, p 19.

²⁵ Leandro Medina & Friedrich Schneider, "Shadow Economies Around the World: What Did We Learn Over the Last 20 Years?", IMF Working Paper N18L17, January 2018, seen in 25/12/2023, at: <https://bit.ly/3RB2LaN>, p 47.

²⁶ " 42% من الكتلة العاملة وثلاث المؤسسات خارج القطاع المنظم"، شوهد في 2023/12/25، أنظر:

<https://bit.ly/3TLd6nv>

²⁷ اتخذت إجراءات سنة 2016 مست بالدرجة الأولى رفع جزئي للدعم الحكومي على أسعار الوقود.

²⁸ سياسة الدعم الاجتماعي: إعداد السجل الوطني الموحد على وشك الانتهاء (الوزير الأول)، شوهد في

2023/12/27، أنظر: <https://bit.ly/47hVanr>

²⁹ لم أستطع التوصل إلى دراسات إحصائية أو تقارير دقيقة حول حجم الإنفاق لـ"غير المستحقين"، وقد

استخدمت هذه الإحصائيات على ألسن خبراء اقتصاديين ظهوروا في مواد إعلامية وطنية.

³⁰ كريستوبال ريدو وآخرون، أُسس ليشمل الجميع (واشنطن: مجموعة البنك الدولي، 2023)، ص 43.

³¹ UNDP, **Human Development Report 2021/2022**(New York: United Nations Development Programme, 2022), p 278.